مناورة جديدة تتمثل في فرض مؤتمر ماجور جاء لتكريس السياسة العمقية للنظام والمتمثلة في :

ـ السيطرة المطلقة على الهياكل النقابية وتحويلها الى اجهزة ذيلية .

ـ اعتبار كل ما هو خارج عن هذه الهياكل المزيفة غير شرعي .

ـ مواصلة الارهاب ضد القاعدة الطلابية .

ان هذه المناورة تندرج ضمن سلسلة من المناورات تهدف كلها الى ضرب الحركة الطلابية ومحاولة احتوائها . ومن اخطرها مشروع «الشغال» اذ انه يرمي الى بعث هياكل موازية للهياكل المؤقتة الممثلة الشرعية للطلبة . وكانت مقاطعة الانتخابات من قبل الجماهير الطلابية ردا عنيفا افشل هذه المناورة ، وتكرت المخططات والمناورات المعادية للحركة مثل مشاريع « مزالي » و « الدراج » و « قيقة » (مشروع الرابطات) الهادفة الى تمزيق وحدة نقابتنا ومركزيتها ، لكن الجماهير الطلابية ناضلت من اجل تدعيم مشروع حل الازمة ومجابهة النظام بالالتفاف حول الهياكل الجامعية المؤقتة ، نذكر منها مظاهرة ١٨ نيسان ١٩٧٤ ، التي عبر فيها الطلبة عن سخطهم ونقمتهم على سياسة النظام التعسفية ، وكشفوا عن القناع الحقيقي للنظام ، ودعموا التلاحم النضالي مع الجماهير الشعبية الاخرى . وفي هذه السنة ، تميزت نضالات الطلبة باحياء ذكرى ٥ شباط الخالدة للتعبير عن تمسكهم الواعي بالشعارات الثورية واحتفلوا بذكرى تحرير فيتنام وكمبوديا من مخالب الامبريالية الامريكية .

امام هذه المناورة الجديدة ، عملت الجماهير الطلابية على الفضح والتنديد بكل المخططات الاجرامية والتصفوية ، ففي الداخل اعيد انتخاب الهياكل المؤقتة الممثلة الشرعية ، وفي الخارج تم بعث فروع مؤقتة مرتبطة بالقيادة الوطنية : اللجنة الجامعية المؤقتة .

وقد ناضلت هذه الفروع ضمن برامج عمل واضحة :

ـ فضح سياسة النظام على نطاق واسع .

ـ تعبئة الجماهير الطلابية اعتمادا على مطالبها المباشرة .

ـ القيام بالدعاية السياسية من اجل رفع مستوى وعيها ، وقد ركزت لجان الفروع المؤقتة على بلوغ وتحقيق :

١ ـ المهام المتعلقة بالنضال من اجل منظمة حرة ديمقراطية وممثلة ومن اجل انعقاد مؤتمر خارق للعادة .

٢ ـ مواصلة النضال من اجل تحقيق المطالب الاساسية المباشرة للطلبة .

نستنتج من خلال ما تقدم ان :

ـ الحركة الطلابية التونسية قد حققت قفزة نوعية هامة ، حيث ان المشاكل المهنية لم تعد تحتل الصدارة بل ان المشاكل السياسية طفت على الحركة .

ـ لا تزال الحركة تشكو ضعفا تنظيميا، اذ لم تستطع وضع التاكتيك الصحيح لكل المراحل التي مرت بها .

ان الحركة الطلابية كحركة جماهيرية لها قوانينها ومقوماتها الخاصة تمر احيانا بفترات مد واخرى بفترات جزر ، وهذا ما ميز الحركة الطلابية التونسية . لكن هل تراجعت الحركة عن مكاسبها التاريخية ؟ كلا ، ان النضال مستمر من اجل تحقيق كل الاهداف الاستراتيجية التي رسمتها الحركة منذ انتفاضة شباط الخالدة .

الوضع الراهن والمؤتمر المزعوم

تمر الحركة الطلابية التونسية بفترة دقيقة من حياتها امتلها مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية سنحاول التعرض لها في تحديدنا للوضع الراهن .

ان السمات الرئيسية للوضع الراهن المناورة الدنيئة التي يحيكها النظام الدستوري العميل ضد حركتنا والمتمثلة في دعوته بداية من ٣١ تموز لمؤتمر مزعوم للاتحاد العام لطلبة تونس .

ان المطروح على حركتنا اليوم ، من خلال تحديدها لموقف من هذا المؤتمر ، هو تسطير تاكتيك صحيح وواضح كفيل بصيانة المبادىء الجوهرية للحركة الطلابية التونسية . تلك المبادىء التي عبرت عنها الآلاف من الطلبة في الداخل وفي الهجرة منذ مؤتمر قربة ٧١ ، من خلال النضالات التي خاضتها ومن خلال الشعارات التي رفعتها .

ان المطروح على حركتنا اليوم ، من خلال تحديدها لموقف من هذا المؤتمر ، هو تسطير تاكتيك صحيح وواضح كفيل بصيانة المبادىء الجوهرية للحركة الطلابية التونسية . تلك المبادىء التي عبرت عنها الآلاف من الطلبة في الداخل وفي الهجرة منذ مؤتمر قربة ٧١ ، من خلال النضالات التي خاضتها ومن خلال الشعارات التي رفعتها .

ان نظرتنا لمؤتمر شهر تموز ٧٥ المسخ تنطلق من تحديد نوعية هذا المؤتمر بوضعه في اطاره

بورقيبة في احدى مهرجاناته

الصحيح ، هذا الاطار او بالاحرى الظروف التي باتي فيها تتطلب منا دراسة للوضع الراهن ومميزاته سواء اكان ذلك بالنسبة لعدو حركتنا (النظام الدستوري واسياده الامبرياليين) ، او بالنسبة لحلفائها (الحركة الجماهيرية التي تعتبر حركتنا جزءا لا يتجزا منها) او بالنسبة للحركة الطلابية نفسها .

ما هو المؤتمر المزعوم ؟

اننا بقولنا ان هذا المؤتمر هو مناورة جديدة نعتمد اساسا على ربط هذا المؤتمر بكل المحاولات التي قام بها النظام منذ مؤتمر قربة للجم حركتنا ، كما سنعتمد على توضيح وجه الاختلاف بين مفهوم الدستور ومفهوم الحركة الطلابية المنتمية لشعارات شباط وللهياكل المؤقتة للاتحاد العام لطلبة تونس .

اننا نستطيع القول بان هذا المؤتمر يدخل في سلسلة المناورات التي يقوم بها النظام للسيطرة على نقابتنا المركزية وضمن محاولاته المتعددة التي تهدف عبثا استيعاب الحركة الطلابية .

ان طبيعة النظام اللاوطنية واللاديمقراطية تتنافى ووجود اطر جماهيرية مستقلة ، وهذا ما يوضح سياسة هذا النظام للسيطرة على كل المنظمات النقابية والجماهيرية .

لقد حاول النظام الدستوري العميل منذ استلامه مقاليد الحكم في ظل هيمنة الاستعمار الجديد على بلادنا ان يجعل من كل المنظمات الجماهيرية هياكل تابعة لسياسته العميلة .

ان الظروف التي سادت المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام لطلبة تونس الذي انعقد سنة ١٩٧١ بقربة ، اثبت جليا للجموع الطلابية بان التمثيلية والاستقلالية والديمقراطية تتناقض جوهريا وطبيعة النظام الرجعي الحاكم .

ان ممثلي الطلبة المنتخبين ديمقراطيا والممثلين للاغلبية داخل المؤتمر (١١٠) اعتبروا ان الطرق اللاديمقراطية والتعسفية التي وقع استعمالها من طرف الاقلية الانقلابية اصبحت تمثل حاجزا لمواصلة اعمال مؤتمر ساده التزييف .

ان التعبئة الجماهيرية التي وقعت في الجامعة التونسية للتعريف بظروف مؤتمر قربة ، استطاعت عزل النظام العميل وبيادقه . ولقد تجلى ذلك في المد الجماهيري الذي عرفته حركة شباط الخالدة بالداخل وبالهجرة والذي طرحت فيه الحركة الطلابية شعاراتها :

ـ من اجل مؤتمر خارق للعادة .

ـ من اجل نقابة حرة ديمقراطية وممثلة ومناضلة .

ان نظرة سريعة لتاريخ الحركة الطلابية التونسية منذ شباط ٧٢ الى الان تظهر لنا مدى اختلاف وجهات نظر الحكم العميل والحركة الطلابية للمؤتمر الخارق للعادة .

ان فشل الدستوريين في فرض قيادة عميلة

بورقيبة ورئيس الاتحاد العام التونسي للشغل

خرجت من مؤتمر لم يته اشغاله حيث انه لم يضبط قوانين جديدة ولم يصادق على القوانين القديمة ، لم يمنع هؤلاء من القيام بمؤامرات لها نفس المرامي الا وهي ضرب الحركة الطلابية .

ان المؤتمر الذي يدعو له الدستور اليوم ، ما هو الا امتداد لمشروع « الشغال » الذي ينص على حل الازمة الهيكلية للاتحاد ومشاريع مزالي وقيقة التصفوية (مشروع الرابطات الذي ينص على تقسيم الجامعة التونسية) .

ان الحركة الطلابية التونسية عبرت بوضوح عن نظرتها للمؤتمر الخارق للعادة ، وقد كان ذلك في مشروع حل الازمة الذي صادق عليه الطلبة في شباط ١٩٧٣ ، والذي لا تزال الجماهير الواسعة متمسكة به والذي ينص على ان المؤتمر الخارق للعادة لا يمكن ان يتم تحت اشراف الهيئة الادارية المزعومة .

ان الهيكل الوحيد الذي يمكنه الاشراف على هذا المؤتمر هو اللجنة الجامعية المؤقتة القيادة الشرعية والوحيدة للحركة الطلابية التونسية .

ان هذه المبادىء التي ننطلق منها في تحديد موقفنا من هذا المؤتمر لا تكون كافية اذا لم نوضح الظروف التي يأتي فيها ، وما هي الدوافع والمعطيات التي تحملنا على مقاطعته .

ان الدراسة الملموسة لواقع الحركة الطلابية الحالي تثبت لنا ان حركتنا والحركة الجماهيرية عموما ليست في حالة مد تسمح لهما بتغيير ميزان القوى الراهن . فهل جاء هذا المؤتمر نتيجة نضال جماهيري ؟

ان الحركة الطلابية التي عرفت مدا جماهيريا في شباط ٧٢ تجتاز اليوم فترة ركود لاسباب عدة منها ما هو متعلق بحالتها الذاتية وممارستها ومنها ما هو متعلق بالظروف الموضوعية المحيطة بها واساسا وضع اعدائها وحلفائها .

وضع النظام

ان التغييرات الملموسة ، على المستوى العالمي (انتصارات شعوب الهند الصينية والانتصارات المتلاحقة لشعوب العالم الثالث ضد اعدائها الامبرياليين) وعلى المستوى العربي : تصاعد النفس الوطني والثوري لدى الشعوب العربية وعلى راسها الشعب الفلسطيني والشعب العماني وعلى المستوى الداخلي ظروف اقتصادية ، منحت النظام نفسا وقتيا بدات تظهر حدوده بداية من هذه السنة .

على الصعيد الاقتصادي

كلنا على علم بالازمة الاقتصادية التي كان يتخبط فيها النظام في نهاية الستينات بعد فشل تجربة الاشتراكية المزيفة . اننا سنكون من المغفلين اذا لم ناخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرات منذ سنة ٧١ التي ، وان كانت لا تغير جوهريا طبيعة الاقتصاد التونسي الشعبي ، فقد مكنت النظام من تعزيز نفسه .

لقد كان لزيادة اسعار المواد الاولية (البترول، الفوسفات ... الخ) نتيجة النضالات التي خاضتها بلدان العالم الثالث دفاعا عن ثرواتها الوطنية ، انعكاساتها على الاقتصاد التونسي رغم المواقف الخيانية التي جاءت على لسان العميل الاكبر (تحذير بلدان العالم الثالث من مواصلة المطالبة بحقوقها الشرعية زاعما ان البترول سلاح ذو حدين) .

بفضل ارتفاع اسعار المواد الاولية استطاع النظام الدستوري العميل تكوين ما سماه ب « صندوق التعويض » الذي تقدر ميزانيته ب ٨٢ مليون دينار، والذي استطاع الى غاية مطلع عام ٧٥ الضغط على اسعار المواد الاولية الاساسية (السكر ، الزيت ، القمح) تماشيا مع سياسته الاحتوائية التي اقرها مؤتمر الوضوح والمتمثلة في « ميثاق الرقي » الهادف لتحقيق الاستقرار الاجتماعي .

لقد مكن قرار ٢٧ نيسان ١٩٧٢ اللاوطني العديد من الراسماليين الاحتكاريين استثمار اموالهم الطائلة التي استغلها النظام العميل للتخفيف من ازمته فاتحا بذلك البلاد للنهب الامبريالي . ولقد كان للازمة الاقتصادية التي تتخبط فيها البلدان الامبريالية دور في انتقال بعض الصناعات التحويلية، التي لم تعد تجد رواجا في اوروبا ، والتي زادت من ربط اقتصادنا بالسوق الراسمالية العالمية ، ولعل احسن مثال لهذه الصناعات هي صناعة النسيج التي مكنت النظام من التبجح بخلق الفا عشر الف فرصة عمل في قطاع النسيج وحده .

ان مجموع هذه العوامل سمحت للنظام ب :

ـ زيادة الاجور والمنح العائلية (يقابلها طبعا ارتفاع في الاسعار) .

ـ التخفيض من نسب عجز التجارة الخارجية وميزان المدفوعات خلال ٧٣ ـ ١٩٧٤ .

ـ خلق ما يزيد عن ١٠٠ الف فرصة عمل خلال الثلاث سنوات الاخيرة .

على ان هذه النتائج لا يمكنها حل مشكل الخمسمائة الف عاطل عن العمل والثلاثمائة الف مهاجر من ابناء شعبنا .